تطور معدلات التضخم وانعكاسها على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022)

The development of inflation rates and their impact on the unemployment (rate in the Iraqi economy for the period (2005-2022

أ.م.د. مهند خميس عبد
Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الفلوجة

م.. محمد صالح جسام
economistman55@uoanbar.ed,iq
كلية الآداب/ جامعة الانبار

الباحث . مشتاق طالب ابراهيم
ma.1978.shtak@gmail.com
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الفلوجة

تاريخ استلام البحث 2023/7/7 تاريخ قبول النشر 2023/9/3 تاريخ النشر 2023/10/5

المستخلص

يهدف البحث الى بيان اثر معدل التضخم على البطالة في الاقتصاد العراقي من للمدة (2005-2022)، وتم التوصل الى بعض النتائج القياسية والتي منها وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من معدل التضخم الى البطالة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2005-2022)، فضلاً عن وجود العلاقة العكسية بين التضخم ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي وهذا لايتوافق ومنطق النظرية الاقتصادية ، فضلا على ان مشكلة البطالة كانت ولم تزل نتيجة قرارات سلطة الاحتلال وماترتب عليها من سياسات اقتصادية غير مدروسة في ظل ظروف امنية وسياسية وصحية غير مستقرة خلال مدة البحث ، وخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات كان اهمها وجود تأثير عكسي إذ تمارس معدلات التضخم تأثير عكسي ضعيف على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022) اي ان زيادة معدل التضخم تعمل على انخفاض معدل البطالة خلال مدة البحث، ، لذلك يوصي البحث الى ضرورة زيادة الانفاق الحكومي على بعض القطاعات الاقتصادية وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة في الاقتصاد العراقي.

***الكلمات المفتاحية** : الاقتصاد العراقي ، التضخم ، البطالة ، منحنى فيليبس.*

Abstract

The research aims to show the impact of the inflation rate on unemployment in the Iraqi economy for the period (2005-2022), and some standard results have been reached, including the existence of a long-term equilibrium relationship that tends from the rate of economic inflation to unemployment in the Iraqi economy during the period (2005-2022) In addition to the existence of the inverse relationship between inflation and unemployment rates in the Iraqi economy, and this does not correspond to the logic of economic theory, in addition to the fact that the problem of unemployment was and still is the result of the decisions of the occupying power and the consequent economic policies that are not studied under unstable security, political and health conditions during the research period The research concluded a number of conclusions, the most important of which was the presence of an adverse effect, as inflation rates exert a weak adverse effect on the unemployment rate in the Iraqi economy for the period (2005-2022), meaning that an increase in the inflation rate works to decrease the unemployment rate during the research period, so the research recommends the necessity Increasing government spending on some economic sectors, and this in turn leads to a reduction in the unemployment rate in the Iraqi economy

. ***Keywords**: Iraqi economy , inflation, unemployment, Phillips curve.*

المقدمة:

حظي تأثير العلاقة بين التضخم والبطالة باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية ، حيث توجد علاقة بين التضخم والبطالة ، بشكل مباشر وغير مباشر. عندما يمر الاقتصاد بفترات تضخم ، تسود حالة من التشاؤم وعدم اليقين في الاقتصاد ، مما يؤثر على معدلات البطالة من خلال سلوك المستهلك والنفقات نحو الادخار على حساب الاستهلاك ، يؤثر التضخم مرة أخرى على سلوك الإنفاق الاستهلاكي من خلال التأثير على كل من الأصول السائلة وغير السائلة لأنه في فترة التضخم يكون هناك دافع للاحتفاظ بالأصول الحقيقية وليس الأصول الاسمية لأن التضخم سيؤدي بالتأكيد إلى تآكل القيمة الحقيقية للأصول الاسمية وبالتالي ستنخفض القيمة الحقيقية للثروة التي تمتلكها. العائلات في تلك الأصول. كما يتأثر معدل التضخم بالإنفاق الاستهلاكي ، حيث كان هناك ارتفاع في أسعار السلع المستوردة ، خاصة في الدول النامية التي تعجز أجهزتها الإنتاجية عن تلبية احتياجاتها ، وبالتالي ستعاني من التضخم المستورد ، وارتفاع الطلب. بالنسبة للسلع والخدمات بشكل عام مقارنة بالعرض سيؤدي إلى فجوة ، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار ، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار الإجمالية ، مما يؤدي إلى انخفاض في المشاريع الاستثمارية ، وبالتالي انخفاض في معدلات البطالة ، أي العلاقة العكسية الكلية بين معدلات التضخم والبطالة وفق منطق النظرية الاقتصادية.

مشكلة البحث :

ان مشكلة البحث تدور حول المسار الذي اتخذته معدلات التضخم في التأثير على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022) اذ تبرز المشكلة التي يهدف البحث الى معالجتها من خلال التساؤلات الاتي: (ماهو حجم التأثير التي يمارسه التضخم في الاقتصاد العراقي على معدلات البطالة خلال مدة البحث).

هداف البحث:

يهدف البحث الى قياس وتحليل تطور معدلات التضخم وما مدى انعكاسها على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022) .

فرضية البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الاتية : ان العلاقة بين معدل التضخم الاقتصادي والبطالة هي علاقة عكسية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022).

منهج البحث:

لغرض الوصول الى الاهداف التي يصبو البحث الى تحقيقها فقد تم استخدام ادوات التحليل الكمي لقياس العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة خلال مدة البحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية (2005–2002) بيانات ربع سنوية لمؤشرات الموجودات المصرفية ومعدلات التضخم.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة مرجعا رئيسيا للدراسات والبحوث الحالية ، خاصة وأن هناك العديد من البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع العلاقة بين التضخم الاقتصادي وانعكاسه على البطالة في الاقتصاد العراقي ،

ولكن تركيزنا في هذا البحث سوف يكون على مدى قدرة التغيرات في معدلات التضخم على التأثير على معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث ، ونذكر من أهم هذه الدراسات السابقة ما يلي

1. **دراسة احمد الوائلي و دنيا كريم (2021) بعنوان اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في العراق للمدة 2004-2017 دراسة قياسية**، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، معدل نمو الإنفاق الجاري ، معدل نمو الإنفاق الاستثماري ، معدل التضخم ، تكوين رأس المال العام والخاص) على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي خلال الفترة. (2004-2017). باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد ، وجدت الدراسة أن جميع المتغيرات باستثناء التضخم لها تأثير ضعيف على البطالة ، بينما يرتبط التضخم بالبطالة في علاقة مباشرة. وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين كافة السياسات الاقتصادية لضمان الوصول إلى أفضل مستوى من التوازن بين البطالة والتضخم.
2. **دراسة عبدالكريم المؤمن (2022) بعنوان قياس اثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم بالجزائر للفترة 1980-2020)** ، تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل وقياس تأثير عجز الموازنة العامة على معدل التضخم في الجزائر باستخدام نموذج (VAR). تنويع الاقتصاد في الجزائر وتنشيط كافة القطاعات فيه وعدم الاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل مع مراعاة ظاهرة التضخم عند إعداد السياسات الاقتصادية وضرورة ضبط العوامل والمتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المباشر. . أما بخصوص معدل التضخم فيتم اتخاذ إجراءات لخفض التضخم مع ترشيد نفقات الموازنة العامة لتقليل العجز في الموازنة العامة والحد من الزيادة في الإيرادات العامة وبالتالي خفض معدل التضخم.

المحور الاول: الاطار النظري والمفاهيمي للتضخم الاقتصادي والبطالة

اولاً- الاطار النظري والمفاهيمي للتضخم الاقتصادي:

1. مفهوم التضخم الاقتصادي:

يُعرَّف التضخم على أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في بلد ما ، ويتم قياسه كنسبة مئوية متغيرة سنوية. هذا يعني أيضًا أن سعر الأشياء سيرتفع بمرور الوقت. بعبارة أخرى ، يعني التضخم أن كل دولار تملكه يمكنه شراء نسبة أقل من السلع والخدمات ، فعندما ترتفع الأسعار ، تنخفض قيمة الأموال التي تمتلكها،(**سردار ،2015 :138**)، يتم التعبير عن قيمة الأموال التي تمتلكها من خلال قوتها الشرائية ، وهي كمية السلع أو الخدمات الفعلية التي يمكنك شراؤها في وقت معين. عندما يرتفع التضخم ، تنخفض القوة الشرائية للنقود،(**ضاحي ، 2020 : 82)**

التضخم هو الكثير من المال يطارد القليل من السلع، أو هو "ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة إصدار النقد أو زيادة الائتمان المصرفي". وهكذا ربطت التعريفات السابقة التضخم وكمية النقود (النظرية الكمية للنقود). مع ظهور الأزمة العالمية الكبرى ، وما صاحبها من صعوبات سياسية واجتماعية ، توسع الفكر الاقتصادي في تعريف التضخم ، وأدخلت إليه عوامل أخرى إلى جانب العامل النقدي ، مثل نقص المعروض من السلع على سبيل المثال. على الرغم من وجود العديد من التعريفات للتضخم ، فإن التضخم هو حركة تصاعدية للأسعار تتميز بالاستمرارية الذاتية الناتجة عن زيادة الطلب التي تتجاوز قدرة العرض. نعرف التضخم على أنه الزيادة في إجمالي الطلب على إجمالي العرض ، وهي زيادة ملموسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار، **(ابراهيم ، 2017 : 117)**

2. **أنواع التضخم:** هناك عدة نظريات تفسر ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى التضخم ومن بين هذه النظريات نظرية الطلب والانسحاب. وفقًا لهذه النظرية ، فإن السبب الرئيسي لحدوث التضخم هو الزيادة العامة في الطلب على السلع والخدمات. عندما يتجاوز الطلب العرض ، سترتفع الأسعار وسيحدث تضخم. النظرية الثانية هي نظرية دفع التكلفة. توضح هذه النظرية سبب حدوث التضخم الذي يعود إلى إجبار الشركات على رفع أسعار السلع والخدمات ، بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج هذه السلع والخدمات ، وأخيراً نظرية التضخم النقدي ، وهو ما يفسر حدوث التضخم بسبب الزيادة المفرطة في المعروض النقدي مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة ، وهناك العديد من التصنيفات المعتمدة في تصنيف التضخم ، ومن أشهرها تصنيف التضخم حسب سرعة ارتفاع الأسعار ، وفيما يلي تفصيل لهذا الانواع والتصنيفات،(**الغالبي ،2011: 66**) :

أ- **التضخم الزاحف** :يسمى بالتضخم المعتدل ، ويحدث هذا التضخم عندما ترتفع الأسعار بنسبة 3٪ سنويًا أو أقل من ذلك ، ووفقًا لمجلس الاحتياطي الفيدرالي ، عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات بنسبة 2٪ أو أقل ، فإن هذا الارتفاع مفيد للنمو الاقتصادي. . هذا النوع من التضخم المعتدل يجعل الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار ، وهذا التوقع يعزز الطلب ، لذلك يشتري الأفراد السلع والخدمات في الوقت الحاضر للتغلب على الأسعار المستقبلية المرتفعة بالنسبة لهم ، وهذا الشراء سيؤدي إلى التضخم بهذه المعدلات إلى اقتصادية. التوسع ، وتحدد معظم الحكومات معدل 2٪ للتضخم كمعدل تضخم مستهدف.

ب- **التضخم المتنقل** : يسمى التضخم القوي أو التضخم المدمر الذي يتراوح بين 3-10٪ سنويا وهو ضار بالاقتصاد لأنه يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بسرعة كبيرة وبنسبة عالية حيث يبدأ الأفراد في شراء أكثر من أجل تجنب ارتفاع أسعار السلع والخدمات في وقت لاحق. الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كبيرة جدًا في الطلب بحيث لا يتمكن المنتجون من مواكبة هذا الطلب ، مما يعني أن الطلب سيتجاوز العرض ، ومن ثم ستصبح العديد من الخدمات والسلع بعيدة عن متناول الأفراد.

ت- **التضخم الراكض** :عندما يرتفع التضخم إلى 10٪ أو أكثر ، ستكون هناك فوضى كاملة في الاقتصاد ، وستنخفض القوة الشرائية للعملة بطريقة لن تمكن الموظفين من مواكبة ارتفاع الأسعار والتكاليف ، الأمر الذي سيؤدي إلى تجنب الاستثمار في هذا البلد وحرمانه من رأس المال الاستثماري كذلك. سوف توصف ملامح الاقتصاد بعدم الاستقرار.

ث- **التضخم المفرط** :وهو أخطر أنواع التضخم وأضعفها ، حيث تبدأ الأسعار في الارتفاع بمعدلات تتجاوز 50٪ شهريًا ، وهي حالة نادرة من التضخم كان يحدث سابقًا في أوقات الحروب والثورات. مثال على هذا التضخم المفرط هو التضخم الذي حدث في فنزويلا في العقد الأول من هذا القرن، **(ساسي ومسعود، 2014 : 9).**

3. **مفهوم البطالة:** تُعرّف البطالة بأنها ظاهرة عدم التوازن في سوق العمل ، بحيث لا يتمكن جزء من القوى العاملة في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم قدرته على القيام بالعمل،(**العسكري ، 2014 :5**)،وتعرف بأنها: بطالة العامل برغبته في العمل بمستوى أجر السوق السائد أو مجموعة من الأفراد لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل بمستوى أجر السوق السائد ، هذا يعبر عن مقدار البطالة على أنه الفرق بين مستوى التوظيف الكامل ومستوى التوظيف الفعلي،(**العساف ،2021: 74**) أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمالة على ما هو مطلوب منه. يتم التعبير عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة من

خلال معدل البطالة ، وهو أحد المقاييس الرئيسية لأداء الاقتصاد ، والذي تركز معظم دول العالم على إبقائه منخفضًا، (**الاسطل ،2014: 22**)

4. **أنواع البطالة** :توجد أنواع أساسية وعديدة للبطالة يمكن تقسيمها الى الاتي:

أ- **البطالة الهيكلية** : في بعض الأحيان يكون من الصعب التفريق بين البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) والبطالة الهيكلية ، ولكن الاختلاف الأساسي والواضح بينهما هو أن الأول ينشأ من نقص المعلومات حول العرض والطلب على العمالة ، بينما ينشأ الثاني من التغييرات الواضحة في الهيكل من الاقتصاد أو بعض الصناعات.

البطالة الهيكلية هي: البطالة التي تنشأ نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد نتيجة الاختلاف في جودة الطلب على العمالة مقارنة بجودة العرض في منطقة معينة أو بين المناطق . ينتج عن هذا الاختلاف المذكور أعلاه عدم تطابق بين الوظائف وفرص العمل المتاحة والأفراد الذين يرغبون في العمل، (**زكي ، 1998: 94**)

ب- **البطالة الاحتكاكية (الوظيفية)**:وهذه البطالة هي التي تمنع العاطلين المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة لوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى (أماكن عمل). وبناءً على ذلك ، يمكن القول أن البطالة الاحتكاكية تنشأ نتيجة الطبيعة الديناميكية للسوق ونقص المعلومات ، سواء للباحثين عن عمل أو لأصحاب الأعمال،(**القريشي،2007: 187**).

ت- **البطالة المقنعة** : إنها بطالة خفية وغير مرئية ، فسرها الاقتصاديون بطرق مختلفة. يعتقد البعض أن البطالة المقنعة تعني وجود عدد كبير من العمال المنخرطين في القيام بعمل أقل من طاقتهم الإنتاجية ، وإلا كانوا سيصبحون عاطلين عن العمل (البطالة الظاهرة في القطاع الحكومي عندما تسعى الدولة إلى توظيف أعداد متزايدة خوفًا من البطالة). هذا ، بينما يستخدم آخرون مفهوم البطالة المقنعة لشرح الزيادة في سكان الريف إلى ما بعد المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي ، بحيث يظهر هذا النوع بوضوح في البلدان الزراعية النامية ذات الكثافة السكانية العالية.

ث- **البطالة الدورية**: إنها البطالة الناتجة عن انخفاض إجمالي الطلب على السلع والخدمات ، ثم العمالة نتيجة الركود الاقتصادي (عندما يفضل أصحاب العمل في حالات الركود والانكماش الاقتصادي ، التوقف المؤقت عن العمل بدلاً من خفض الأجور). لذا ، فإن البطالة الدورية هي البطالة الناتجة عن التغيرات الاقتصادية الدورية التي تشمل نقصًا أو نقصًا في إجمالي الطلب ، وبالتالي ينخفض الطلب على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في اتجاه تنازلي.

ج- **البطالة الموسمية** : هي البطالة التي تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي ، سواء كانت ممثلة بالظروف المناخية أو الموسمية ، مثل خدمات السياحة الصيفية ، وموسم الحج ، وما إلى ذلك.

ح- **البطالة المستوردة**: هي البطالة التي يواجهها جزء من القوى العاملة المحلية في قطاع معين بسبب الحصرية أو استبدال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. قد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حالة انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل زيادة الطلب على سلعة مستوردة.

خ- **البطالة السلوكية**: هي البطالة الناتجة عن إحجام القوى العاملة ورفضها المشاركة في عملية الإنتاج والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف،(**الشمري،2013: 136**)

5. **العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيلبس)** : لا شك أن الحد من البطالة هو هدف رئيسي في أي اقتصاد (لتحقيق التوظيف الكامل للموارد ، بما في ذلك العمالة) ، ولكن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية ، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. يصاحب ارتفاع مستوى التوظيف خلق مداخيل إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي ، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج لمواكبة الزيادة في الطلب ، ترتفع الأسعار ، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع. يدفع للقضاء على البطالة. وفي نفس الوقت ، فإن أي محاولة للقضاء على التضخم وخفضه تتضمن قبول معدلات بطالة أعلى ، حيث أن خفض التضخم يعني تقليل هوامش ربح المشاريع ، وبالتالي تقليص نشاطها الإنتاجي وتقليل الطلب على العمل وفقًا لذلك. ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل البياني (1) الاتي :

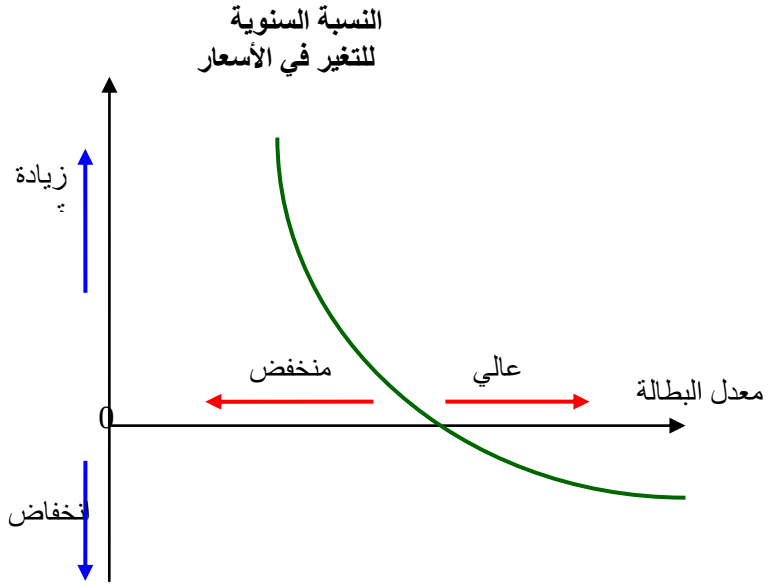

الشكل (1) : يوضح العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيلبس) وفق منطق النظرية الاقتصادية

المصدر : المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ،ص 197.

مما سبق يتضح أن هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة ، والتي يتم التعبير عنها بالمنحنى المعروف باسم "منحنى فيليبس". إنه منحنى تظهر فيه كل نقطة مستوى معيناً من البطالة ومستوى تضخم مقابل. يعزى هذا المنحنى إلى الخبير الاقتصادي فيلبس الذي درس في عام 1958 العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية ومعدل البطالة خلال الفترة 1861-1957 ، لإيجاد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين. وخلص فيلبس إلى أنه إذا كان معدل الزيادة في الإنتاجية هو 2٪ سنويًا ، فإن وجود البطالة بمعدل 2.5٪ يتوافق مع استقرار الأسعار ، وأنه من أجل الحفاظ على مستوى أجور ثابت ، لا بد من قبول البطالة. بمعدل 5.5٪.

6. **آثار التضخم :** للتضخم آثار اقتصادية عدة الا أنّ أهمها:

أ- **أثر التضخم على الدخل :**

يؤثر التضخم سلباً على بعض شرائح المجتمع ، حيث يتأثر الفقراء وذوي الدخل المحدود والمدخرون والدائنون بانخفاض القيمة الحقيقية لدخلهم ، وهذا بالتأكيد يؤثر على حجم تشبع السلع والخدمات لديهم ، بينما المدينون ويستفيد المنتجون ورجال الأعمال من الربح الناتج عن ارتفاع الأسعار. **(الوادي واخرون، 2007: 300)**

ب- تأثير التضخم على الاستهلاك والادخار

يعتمد حجم الادخار على الدخل الحقيقي للفرد. إذا ارتفع الدخل الحقيقي ، يزداد الميل الهامشي للادخار (بافتراض أن العوامل الأخرى تظل كما هي ، بما في ذلك الظروف الطارئة) ، لأن الزيادة في الدخل الحقيقي تسمح للأفراد بالحصول على السلع والخدمات التي يحتاجون إليها بينما يذهب الجزء الآخر (الباقي) نحو الادخار. وفي حالة التضخم ، ينخفض الدخل الحقيقي نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود ، مما يؤدي إلى توجيه الجزء الأكبر منه نحو الاستهلاك ، مع انخفاض الادخار. **(الدليمي، 1990: 681)**

نستنتج مما سبق أن العلاقة بين الدخل والادخار في اتجاهين ، والاتجاه الأول هو العلاقة المباشرة بين الدخل والادخار ، لذلك عندما يزداد الدخل ، يزداد الادخار (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) ، والاتجاه الثاني هو العلاقة العكسية بين الدخل والادخار ، فعند زيادة الدخل ينخفض الادخار بسبب الظروف الطارئة مثل الحروب والأزمات وفي هذه الحالة لا تستطيع الزيادة في الدخل تغطية تلك الظروف مما يؤدي إلى اللجوء إلى الادخار لتغطية هذه الحالات الطارئة. .

ت- تأثير التضخم على ميزان المدفوعات :

وللتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات ، فالدولة التي تعاني من التضخم تقلل المنافسة على منتجاتها مع منتجات الدول الأخرى التي لا تعاني من التضخم ، وبالتالي تنخفض صادرات تلك الدولة بينما تزداد وارداتها ، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات **(الوادي واخرون، 2010: 188)**. يتضح لنا مما سبق أن هناك علاقة مباشرة ذات تأثير سلبي بين التضخم وعجز ميزان المدفوعات. عندما ترتفع معدلات التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار في الداخل مقارنة بالخارج مما يؤدي إلى انخفاض منافسة المنتجات المحلية. للمنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات.

المحور الثاني : نتائج تحليل العلاقة بين التضخم الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005_2022)

اولاً :توصيف وصياغة الأنموذج القياسي المستخدم في البحث.

يعتبر الأنموذج القياسي الإطار العام الذي يظم جميع المفاهيم والأسس النظرية التي تستند الى واقع العلاقة بين متغيرات قيد البحث، والتي يتم اختيارها وفق النظرية الاقتصادية التي توضح العلاقات المتوقعة بين متغيرات الأنموذج الكمي، وتعد أول خطوة من اجل دراسة أي نموذج قياسي هو جمع المعلومات وتحديد المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة التي يجب أن يتضمنها الأنموذج، حيث يستند وصف الأنموذج القياسي على محتوى رياضي يصاغ فيه العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة على شكل نماذج قياسية يمكن بواسطتها اختبار بيانات المتغيرات قيد البحث لقياس معلماتها من أجل التحليل والتفسير وعرض نتائجها على إنها مشاكل اقتصادية في إطار قياسي.

ثانياً:المتغيرات الإقتصادية المستخدمة في البحث.

تضمن البحث متغير مستقل ومتغير تابع التي تم تناولها في البحث بواسطة الجانب النظري بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية من طروحات المدارس الفكرية والدراسات التجريبية الاقتصادية، ومن أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق اهدافه، تم تحديد المتغير المستقل معدل التضخم في الاقتصاد العراقي والتابع معدل البطالة والجدول (1) يوضح المتغيرات والبيانات المستخدمة في الأنموذج القياسي المقدر.

الجدول (1) توصيف متغيرات وبيانات البحث المستخدمة في الجانب القياسي

السنوات	اسم المتغيرات	الرمز	المتغير	التوصيف	اسم المتغيرات	الرمز	المتغير	التوصيف
	معدل التضخم	INF	X1	مستقل	معدل البطالة	UN	Y	تابع
2005	37.088				17.9			
2006	53.106				17.5			
2007	30.89				11.7			
2008	12.7				15.3			
2009	8.34				14.00			
2010	2.457				12.00			
2011	5.596				11.00			
2012	6.056				11.9			
2013	1.856				12.1			
2014	2.242				10.6			
2015	1.439				13.1			
2016	0.068				10.8			
2017	0.203				13.8			
2018	0.404				13.5			
2019	0.201				13.6			
2020	1.009				18.00			
2021	2.8				18.4			
2022	2.6				17.2			

المصدر :

- النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005-2020)
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة.

وبناء على الاطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية

$$Yi = a + b1X1 + (1ui \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots)$$

إذ ان:

Y: يمثل رمز معدل البطالة التابع، اما (X1): فهي ترمز الى معدل التضخم، وتمتد فترة البحث من (2005-2022) وهي مدة قليلة لا تكفي لأجراء طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات الى بيانات ربع سنوية ، اذ يوفر برنامج (Eviews12) امكانية تحويل البيانات من سنوية الى ربع سنوية.

ثالثاً :نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث.

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات البحث باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews12) من أجل معرفة هل ان متغيرات البحث (مستقرة أم غير مستقرة) ونعني بذلك هل هي تحتوي على جذر الوحدة أم لا، مع تحديد رتبة التكامل، حيث اصبح الكشف عن الاستقرارية لمتغيرات البحث قيد الدراسة أمرًا مهماً جدًّا في تقدير النماذج القياسية،

من اجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير فضلاً عن ذلك أنّ السلاسل الزمنية المستقرة بإمكانها التخلص من الصدمات التي تعترضها ومن ثم العودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل لذلك سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة والرسم البياني للسلاسل الزمنية للتحقق من استقراريه السلاسل الزمنية، وبعد إجراء هذه الاختبارات حصلنا على النتائج الآتية من البرنامج القياسي (Eviews12):

الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (اختبار فيلبس ـ بيرون - PP) لمتغيرات البحث عند المستوى الاصلي للبيانات

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		LOGINF	LOGUN
With Constant	t-Statistic	-1.6102	-1.7266
	Prob.	*0.4719*	*0.4135*
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.8113	-1.9342
	Prob.	*0.9592*	*0.6258*
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7855	-0.1829
	Prob.	*0.0706*	*0.6167*
		*	n0
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر: إعداد الباحثون بالإعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (EViews12).

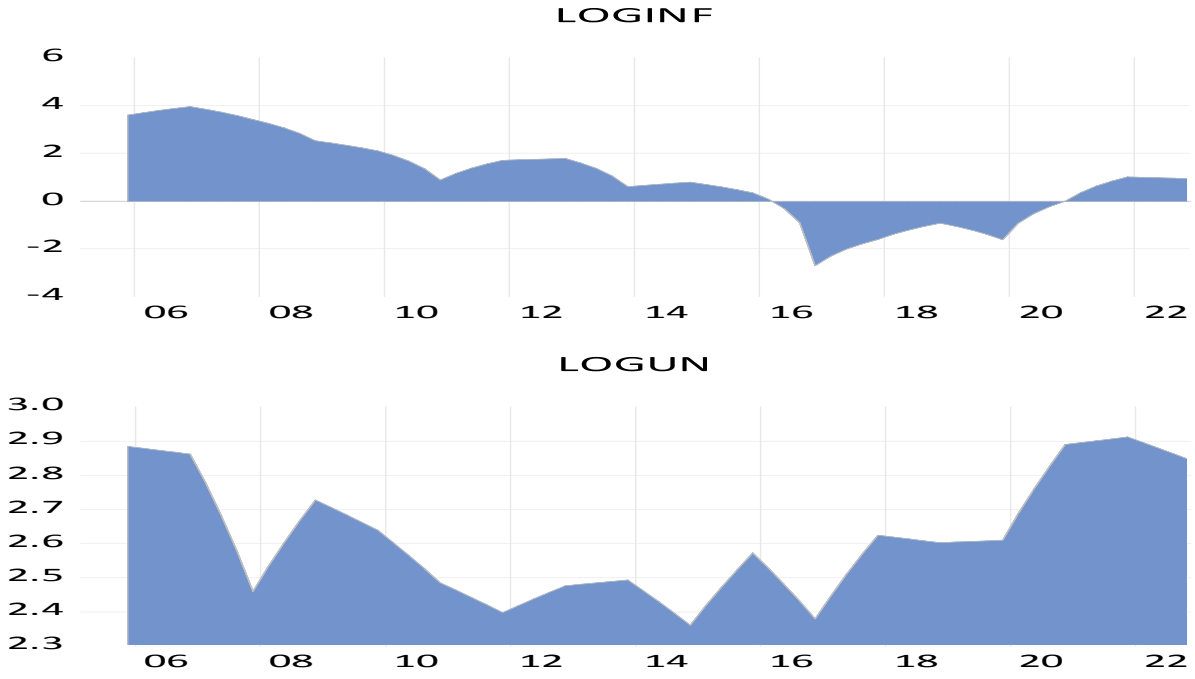

الشكل (1): الاشكال البيانية لنتائج اختبارات الاستقرارية للمتغيرات محل البحث عند المستوى الاصلي.

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

نلاحظ من نتائج الجدول (2) والاشكال البيانية (1) لنتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل البحث، ان المتغير التابع غير مستقر في المستوى الاصلي وكذلك المتغير المستقل غير مستقرة عند المستوى الاصلي للبيانات

قيد البحث وحسب اختبار فيلبس بيرون (pp)، وبما انه جميع المتغيرات قيد البحث غير مستقرة، فتم اخذ الفرق الاول لها كما في الجدول (3).

الجدول (3) اختبارات الاستقرارية لمتغيرات البحث عند الفرق الاول للبيانات

	At First Difference		
		d(LOGINF)	d(LOGUN)
With Constant	t-Statistic	-5.4640	-4.0208
	Prob.	*0.0000*	*0.0024*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6833	-4.0310
	Prob.	*0.0001*	*0.0121*
		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4628	-4.0482
	Prob.	*0.0000*	*0.0001*
		***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant			

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

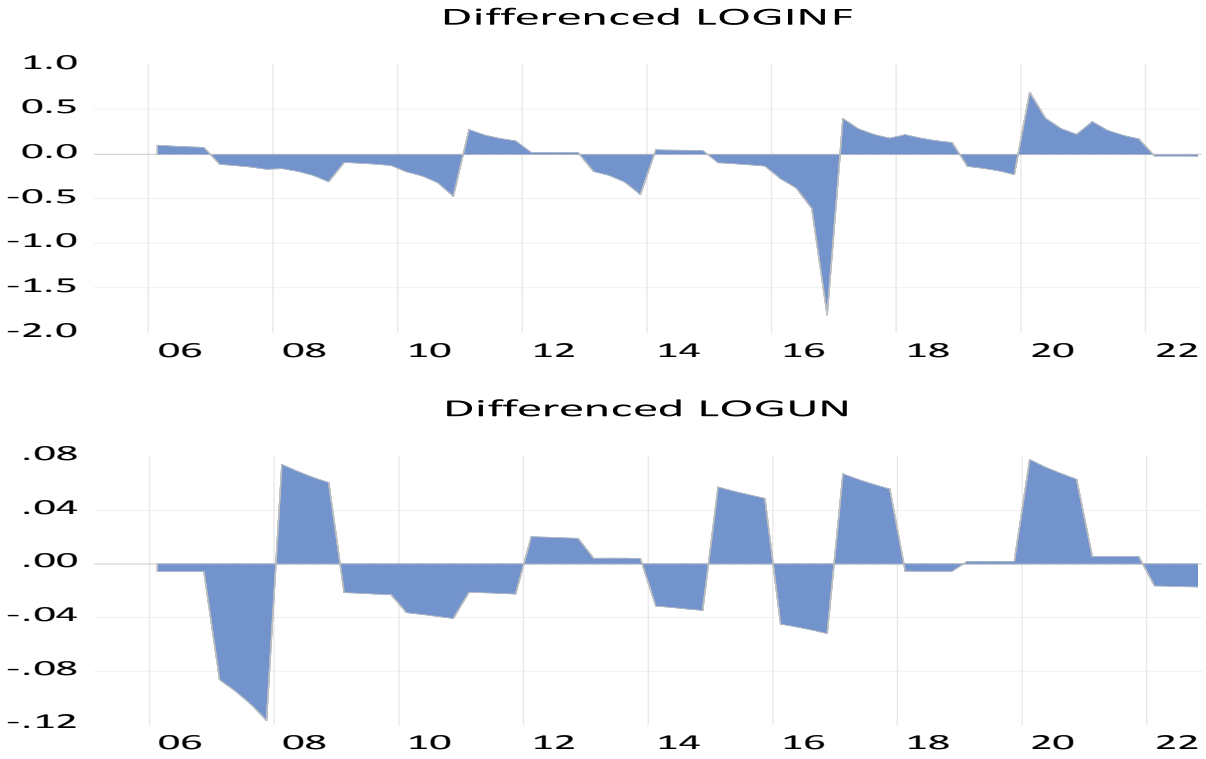

الشكل (2): الاشكال البيانية لنتائج اختبارات الاستقرارية للمتغيرات محل البحث عند الفرق الاول.

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي(Eviews12).

نلاحظ من خلال الجدول (3) وكذلك الاشكال البيانية (2) لنتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل البحث، ان المتغير المستقل والتابع اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول حسب اختبار فيلبيس بيرون (pp)، ولذلك يفضل استخدام اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب ان المتغيرات استقرت عند الفرق الاول الى جانب ان عدد المشاهدات قليل.

رابعاً : قياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022).

1. التقدير الاولي لنموذج (ARDL):

يبين الجدول (4) نتائج التقدير الاولي لنموذج (**ARDL**) الذي يوضح العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022).

الجدول (4) التقدير الاولي لنموذج (ARDL) العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي

Dependent Variable: LOGUN				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(2, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGUN(-1)	1.491795	0.096111	15.52164	0.0000
LOGUN(-2)	-0.561991	0.096605	-5.817411	0.0000
LOGINF	0.034860	0.013380	2.605412	0.0115
LOGINF(-1)	-0.037245	0.013117	-2.839362	0.0061
C	0.186416	0.067372	2.766964	0.0074
R-squared	0.963764	Mean dependent var		2.607483
Adjusted R-squared	0.961426	S.D. dependent var		0.163692
S.E. of regression	0.032149	Akaike info criterion		-3.965145
Sum squared resid	0.064083	Schwarz criterion		-3.800616
Log likelihood	137.8324	Hannan-Quinn criter.		-3.900040
F-statistic	412.2505	Durbin-Watson stat		1.709095

المصدر : من اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

نلاحظ من الجدول (4) نتائج التقدير الاولي لنموذج (ARDL) الذي يوضح العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022) ، حيث يتبين من الجدول أن معامل التحديد (R^2) بلغَ (0.96) مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج المدروس، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (96%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، في حين أن النسبة الباقية والبالغة (4%)، تمثل تأثير متغيرات أخرى لم يدخل ضمن النموذج، وتشير قيمة (D.W) عدم وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة، وتظهر نتائج الجدول (4) ، والشكل(3) ان نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) الملائم هو(2.1) لقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022).

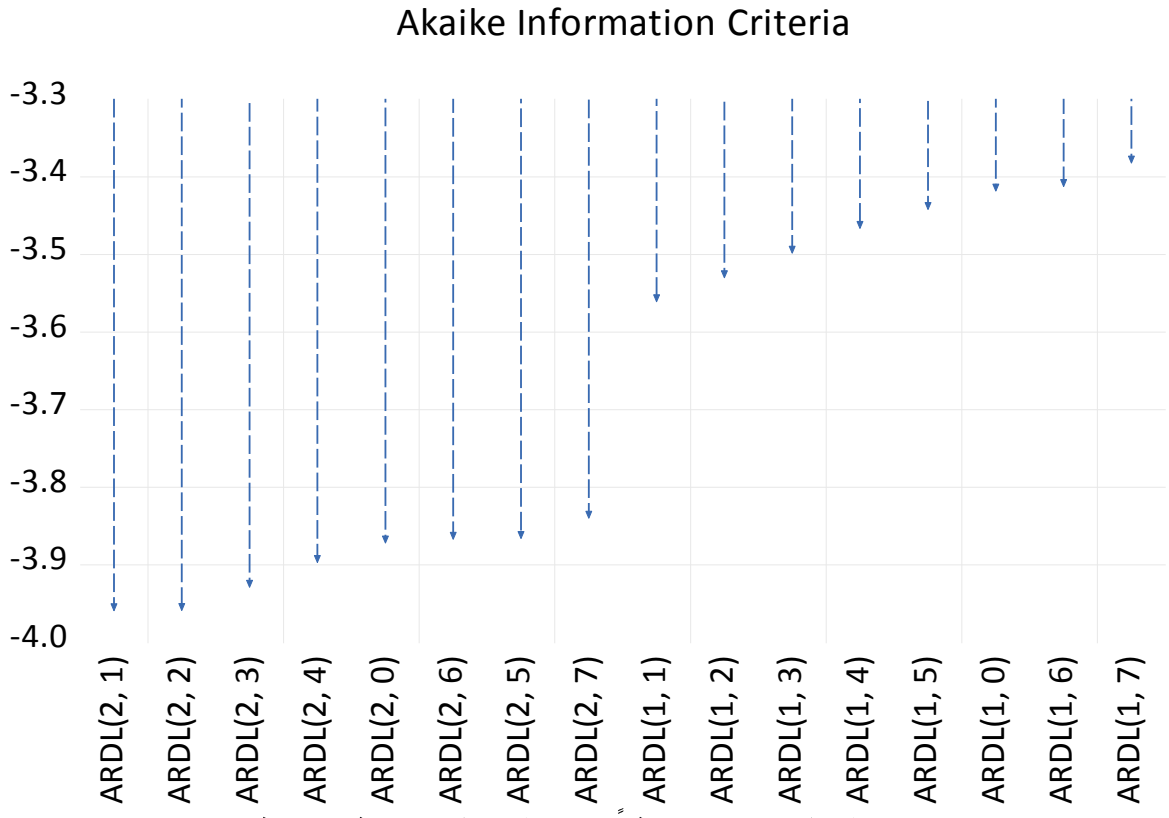

الشكل (3) نتائج اختبار وفقاً لمعيار (AIC) لتحديد افضل نموذج.

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

2. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)

ولأجل اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022) فلا بد من اجراء اختبار الحدود (التكامل المشترك) من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.582767	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		1%	4.94	5.58

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

يستدل من الجدول (5) أن قيمة إحصاءه (F) المحتسبة (F-statistic) بلغت (3.582) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية اقل من (10%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل

مشترك بين المتغيرات في الأنموذج المستخدم خلال مدة البحث، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع الامر الذي يستلزم تقدير الاستجابة للآجلين القصير والطويل.

3. نتائج تقدير العلاقة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وبالتالي يجب تقدير معلمات الأجل الطويل ومعامل تصحيح الخطأ وبالاعتماد على البرنامج القياسي (Eviews12)، والجدول (6) يوضح تلك النتائج التي تأكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويؤكد ذلك معامل متجه تصحيح الخطأ CointEq(-1) لهذا النموذج البالغ(-0.07) وأن القيمة الاحتمالية (Prob) المصاحبة له هي (0.008)، وهذا الامر يحقق الشرطين الأساسين في هذا المعامل وهما قيمته السالبة ومعنويته الاحصائية.

الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.186416	0.067372	2.766964	0.0074
CointEq(-1)	-0.070196	0.026007	-2.699076	0.0089
LOGINF(-1)	-0.002385	0.002587	-0.921837	0.3602
D(LOGUN(-1))	0.561991	0.096605	5.817411	0.0000
D(LOGINF)	0.034860	0.013380	2.605412	0.0115
Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
LOGINF	-0.033973	0.042470	-0.799934	0.4268
C	2.655648	0.069869	38.00891	0.0000

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

يوضح الجدول (6) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل وفق نموذج (ARDL) للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022) وكما يلي:

أ- تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022) ويؤكد ذلك معامل متجه تصحيح الخطأ CointEq(-1) لهذا النموذج البالغ(-0.07) وأن القيمة الاحتمالية (Prob) المصاحبة له هي (0.008)، وهذا الامر يحقق الشرطين الأساسين في هذا المعامل وهما قيمته السالبة ومعنويته الاحصائية، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%)، اذ تشير المعلمة العودة الى التوزان خلال (-0.07) من الزمن.

ب- تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير عكسي إذ تمارس معدلات التضخم تأثير عكسي ضعيف على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022) اي ان زيادة معدل التضخم تعمل على انخفاض معدل البطالة خلال مدة البحث، ويعزى سبب ذلك إلى ان زيادة معدل التضخم في الاقتصاد العراقي يعني زيادة الانفاق الحكومي على بعض القطاعات الاقتصادية وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة في الاقتصاد العراقي.

4. نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين.

يظهر الجدول (7) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2022) وكما يلي.

الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022)

Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.385213	Prob. F(4,62)	0.2494
Obs*R-squared	5.496482	Prob. Chi-Square(4)	0.2400
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.366096	Prob. F(2,60)	0.1025
Obs*R-squared	4.897979	Prob. Chi-Square(2)	0.0864

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج القياسي (Eviews12).

كما يظهر من الجدول (7) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فريضة العدم.

المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات: يخلص البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي :

1. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الاجل وجود تأثير عكسي إذ تمارس معدلات التضخم تأثير عكسي ضعيف على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022) اي ان زيادة معدل التضخم تعمل على انخفاض معدل البطالة خلال مدة البحث، ويعزى سبب ذلك إلى ان زيادة معدل التضخم في الاقتصاد العراقي يعني زيادة الانفاق الحكومي على بعض القطاعات الاقتصادية وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة في الاقتصاد العراقي.
2. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2022) ويؤكد ذلك معامل متجه تصحيح الخطأ CointEq(-1) لهذا النموذج البالغ(-0.07) وأن القيمة الاحتمالية (Prob) المصاحبة له هي (080.0)، وهذا الامر يحقق الشرطين الأساسين في هذا المعامل وهما قيمته السالبة ومعنويته الاحصائية، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل (1%)، اذ تشير المعلمة العودة الى التوزان خلال (-0.07) من الزمن.
3. خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فرضية العدم.

ثانيا: التوصيات : يخلص البحث الى جملة من التوصيات وكما يأتي:

1. وضع الإجراءات المناسبة من خلال سياسات الاقتصاد الكلي لضبط معدلات التضخم الاقتصادي ، لأن هذه التقلبات تجعل المواطن يفقد الثقة في عمل السياسة الاقتصادية من جهة ، ويقتطع جزءًا من دخله الحقيقي بشكل غير مباشر من جهة أخرى ، وهو ما يعتبر من وجهة نظر اقتصادية الوجه الحقيقي لرفاهية الأفراد في أي مجتمع ، لذلك يجب على الجهات المعنية وضع الإجراءات والحلول المناسبة لمعالجة هذه التقلبات التي تحدث من وقت لآخر والتي تنعكس سلباً على المواطن و الطبقات الفقيرة في المجتمع العراقي.
2. إصلاحات شاملة في القطاعات المالية والنقدية والتجارية بهدف تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والنقدي الذي ينعكس على الأفراد من خلال تحسين دخلهم الشهري والحقيقي والذي بدوره ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي. مستوى.
3. تفعيل دور سياسات الاقتصاد الكلي من خلال الاعتماد على الضرائب المباشرة التصاعدية التي تقتطع جزءاً من دخل الفئات العليا لتقديم الدعم والمساعدة للفئات الفقيرة في إطار تحويل الإنفاق. من جهة ، ويحد من ظاهرة البطالة من جهة اخرى.

المصادر :

1. احمد الوائلي و دنيا كريم (2021)،اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في العراق للمدة 2004-2017 دراسة قياسية،
2. أسامة بشير الدباغ،(2007)، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،.
3. الاسطل ، محمد مازن ، (2014) "العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012) " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية في غزة، فلسطين .
4. الدليمي ، عوض فاضل اسماعيل (1990) ، النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل.
5. زكي ، د. رمزي ، (1988) " المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة "، سلسة عالم المعرفة ، الكويت ، الكويت
6. ساسي، سامي عمر ، مسعود، يوسف يخلف(2014) اختبار العلاقة السببية بين أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار ، دراسة تطبيقية على الإقتصاد الليبي للفترة 1993 – 2010، مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية. العدد الرابع ، الجزائر
7. سردار ،عثمان خدر ،(2015)، تحليل العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي و معدل التضخم " دراسة تطبيقية لمحافظة اربيل للمدة 2008-2014، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2015، المجلد ، العدد 47، الصفحات 134-161
8. سليمان، عمر إبراهيم عناد (2017)، مسار الانفاق العام ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة (2004-2015)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة.
9. الشمري ، م.م .مي حمودي عبدالله ، (2013) " واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 " ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 37 .
10. ضاحي ، جاسم محمد ، (2020)، صدمات أسعار النفط وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990- 2018)، مجلة الاقتصادي الخليجي، 2020، المجلد 36، العدد 44.
11. عبدالكريم المؤمن (2022) بعنوان قياس اثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم بالجزائر للفترة 1980-2020)
12. العساف، د. نزار ذياب (2021)، مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، عمان.
13. العسكري ، عدنان ريسان حسين ، (2014) البطالة في محافظة ذي قار الواقع والفرص التشغيل، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، العراق.

14. الغالبي، كريم سالم حسين (2011)، الانفاق الحكومي واختيار قانون فاجنر في العراق– تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية / جامعة الكوفة، المجلد (8)، العدد (25).
15. القريشي ، مدحت (2007)، اقتصاديات العمل ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن.
16. النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005–2020)
17. الوادي ، محمود حسين ، احمد عارف العساف ، وليد احمد صافي (2010)، الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان.
18. الوادي ، محمود حسين ، عزام زكريا احمد ،(2007)، مبادئ المالية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة ، عمان
19. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة العامة للمدة (2005–2020)